AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

قياس وتحليل أثر الصادرات على التضخم الاقتصادي في العراق(2004-2021)

وفاء رشيد علاوي[1]
أ .د نزار ذياب عساف[2]

Wafa Rashid Allawi
Prof. Dr. Nazar Dheyab Assaf

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الفلوجة
كلية المعارف الجامعة

Cae.h2342@uofallujah.edu.iq
dr_nazar54@uoa.edu.iq

المستخلص :-

تؤدي الصادرات دوراً مهماً في اقتصاديات معظم الدول سواء المتقدمة منها ام النامية ، إذ انها المصدر الرئيس للنقد الاجنبي الذي يمول عمليات الاستيراد ويعالج العجز في ميزان المدفوعات ويسهم في تسريع وتأثر النمو الاقتصادي ، ويركز البحث على بيان الدور الذي تقوم به الصادرات العراقية في تعزيز الاقتصاد الوطني وقد انصب البحث بالوصف والتحليل على قياس وتحليل أثر الصادرات على التضخم الاقتصادي في العراق للمدة من (2004- 2021) وكان من نتائج ذلك وجود علاقة طردية بين الصادرات ومعدل التضخم في الآجل القصير ووجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الآجل بين الصادرات والاختلالات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية كما ظهر ايضا وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في الآجل الطويل كما يعني ان زيادة الصادرات وعلى راسها الصادرات النفطية تسهم في كبح معدلات التضخم.

الكلمات الافتتاحية :- الصادرات ، التضخم

-:Abstract

Exports play an important role in the economies of most countries, whether developed or developing, as they are the main source of foreign exchange that finances import operations, addresses the deficit in the balance of payments, and contributes to accelerating and impacting economic growth The research focuses on explaining the role that Iraqi exports play in strengthening the national economy. The research focused on measuring and analyzing the impact of exports on economic inflation in Iraq for the period from (2004-2021) . Among the results of this was the existence of a direct relationship between exports and the inflation rate in the short term, and the

existence of joint integration and a long-term equilibrium relationship between exports and internal and external economic imbalances. It also appeared that there is an inverse relationship between the two variables in the long term, as this means that increasing exports, especially oil exports, contributes to Restrain inflation rates .

Introductory words: exports, inflation

المقدمة:

تـؤدي الصـادرات دوراً مهمـاً فـي اقتصـاديات معظـم دول العـالم المتقدمـة منهـا او الناميـة ، إذ تسـهم فـي رفـع مسـتوى الاقتصـاد المعنـي بمـا تؤديـه مـن دور فـي رفـع انتـاج السـلع والخـدمات وتعزيـز النمـو الاقتصـادي ، والتصـدير يـؤدي دوراً واضـحاً ومهمـاً كأحـد مصـادر النقـد الاجنبـي الـذي يمـول عمليـات الاسـتيراد ويعـالج العجـز فـي ميـزان المـدفوعات، وفـي العـراق الـذي يعـاني اقتصـاده مـن اخـتلالات هيكليـة لأحاديـة المـورد إذ يعتمـد مصـدر واحـد ورئـيس مـن مصـادر الـدخل وهـو القطـاع النفطـي الـذي أسـهم فـي خلـق تفـاوت كبيـر فـي نسـبة مسـاهمة القطاعـات الاقتصـادية فـي النـاتج المحلـي الاجمـالي لـيعكس اخـتلالاً هيكليـاً واضـحاً فـي هـذا الاقتصـاد ابـرز معالمـه تصـدر القطـاع النفطـي وهيمنتـه علـى القطاعـات الاخـرى، تـؤدي الصـادرات دوراً فـاعلاً فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي وتكـوين راس المـال الثابـت الـذي يـؤثر فـي مسـتويات التضـخم الاقتصـادي ويتنـاول البحـث بالوصف والتحليل أثر الصادرات على التضخم الاقتصادي في العراق للمدة من (2004-2021).

مشـكلة البحـث : علـى الـرغم مـن الارتفـاع الكبيـر فـي حجـم الصـادرات العراقيـة التـي تهـيمن عليهـا الصـادرات النفطيـة خـلال مـدة البحـث الا انهـا لـم تمـارس دورهـا فـي عـلاج الاخـتلالات الاقتصـادية التـي يعـاني منهـا الاقتصـاد العراقـي بـل اتجهـت الـى أنشـطة وفعاليـات اخـرى عمقـت مـن الاخـتلال الهيكلـي وعمقـت مـن حالـة التضخم في الاقتصاد العراقي .

اهميـة البحـث : ان اهميـة البحـث تنبـع مـن خـلال بيـان الـدور المهـم والفاعـل الـذي تقـوم بـه الصـادرات مـن خـلال دورهـا فـي معالجـة الاخـتلالات والمشـكلات التـي يمـر بهـا الاقتصـاد، ولاسـيما دور العوائـد النفطيـة التـي تسـاهم في تحقيق الكثير من الاهداف سواء الاقتصادية او الاجتماعية .

فرضـية البحـث: يسـتند البحـث علـى فرضـية مفادهـا هنـاك علاقـة غيـر متوازنـة بـين حجـم الصـادرات؛ ولاسـيما الصادرات النفطية ومعدلات التضخم الاقتصادي في العراق.

هـدف البحـث: يهـدف البحـث الـى قيـاس وتحليـل أثـر الصـادرات علـى التضـخم الاقتصـادي فـي العـراق للمـدة مـن (2004-2021) وبيان الأثار التي يتركها تطور الصادرات على معدلات التضخم خلال المدة المذكورة.

منهج البحث: اعتمد الاسلوب الوصفي التحليلي والاسلوب القياسي بوصفه أحد أساليب البحث العلمي.

حدود البحث:

- الحدود المكانية : العراق

- الحدود الزمانية : كأمد زمني محدد تطرق البحث للمدة الزمنية من (2021-2004).

هيكلية البحث : قسم هذا البحث على ثلاثة محاور من أجل بلوغ الاهداف التي يسعى لها حيث تضمن المحور الأول: الاطار النظري والمفاهيمي بينما يتمثل المحور الثاني: واقع الاقتصاد في العراق خلال المدة (2004- 2021) ثالثا: قياس وتحليل فاعلية الصادرات وأثرها في تطور معدلات التضخم الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة

اولا: الإطار النظري والمفاهيمي للصادرات والتضخم

1. **مفهوم الصادرات Export**

عرفت الصادرات بأكثر من تعريف بحسب وجهة نظر الباحث او الكاتب فقد عرفت على انها عملية تحويل الفائض من سلعة معينة قد حققته دولة ما الى الدول التي تعاني من نقص في انتاج تلك السلعة (اي عبور السلع والخدمات الحدود الدولية) **.(محي الدين ، 7:2018)**

وتعرف ايضا بأنها قدرة الدولة من خلال جهازها الانتاجي على تحقيق تدفقات سلعية ومالية وخدمية ومعلوماتية وبشرية الى دول واسواق عالمية ودولية بغرض تحقيق اهداف الصادرات من قيمة مضافة وتوسع وانتشار ونمو فرص العمل والتعرف على اخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها.**(النجار ،15:2002)**

وتعرف أيضا بأنها هي عملية تحويل السلع وغيرها من الخبرات والممتلكات المادية من البلد المنشأ الى بلدان أخرى لتسويقها في اسواق عالمية.**(خليل ،66:1997)**

2. انواع الصادرات (Types of exports).

تقسم الصادرات الى أربعة أنواع هي **(بكرى، 282:2003)**

- **الصادرات المنظورة** : وتشمل صادرات جميع السلع التي تعبر الحدود الجمركية تحت رؤية السلطات الجمركية مثل السيارات والمكائن والآلات والسكر والقمح والمواد الغذائية ....، وتحول من الدول التي تصنعها الى الخارج وتمكن السلطات الجمركية من احصائه ومعاينته.
- **الصادرات غير المنظورة** : **(احمد ، 205:2006)** وتتمثل هذا النوع من الصادرات بالخدمات وتشمل السياحة والاقامة في خارج الدولة والمواصلات والاتصالات ، والايرادات الاستثمارية ونلاحظ عن صادرات الخدمات بأن جمع البيانات عنها هو امر اصعب كثيرا منه بالنسبة لصادرات السلع .
- **الصادرات النهائية** : وهي التي تتمثل بالخدمات والسلع التي يتم تصديرها بصفة نهائية حيث تقطع علاقته بالمصدر مجرد الوفاء بجميع التزاماته مع المستورد .
- **الصادرات المؤقتة** : وهي الأموال والبضائع التي يتم تحويلها الى الخارج لمدة زمنية معينة ثم يتم اعادة استيرادها ومن جملتها آلات اشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج او في اطار عقود مقاولة من الباطن ، ارسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج ، المنتوجات التي تعرض في المعارض والمؤتمرات .

3. مفهوم التضخم (The concept of inflation) .

يعرف بأنه : الارتفاع العام لمعدل الأسعار خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو أكثر، وليس كل الارتفاع في الاسعار يعتبر تضخما فقد يحدث الارتفاع في سلعة او مجموعة معينة من السلع كالمنتجات الزراعية، وهناك أمران يقترن بها حدوث ظاهرة التضخم الأول: أن يكون هذا الارتفاع ممتدا نحو مدة من الزمن اي يترك اثر ملموسا يؤثر على القوة الشرائية، فإذا انخفضت هذه القوة انخفض التضخم مع ثبات مستوى الدخل النقدي وانخفاض مقدار ما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في نفس دخله الشهري. **(ياس ،48:2013)**

والثاني: أن يكون الارتفاع في الاسعار ملموسا وواضحا وشاملا في المجتمع. ويعرف ايضا الارتفاع المتواصل والمستمر في المستوى العام للأسعار لمدة من الزمن غالبا ما تكون سنة.

ويعرف ايضا بأنه الزيادة التي تكون في كافة اسعار السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد' فالزيادة في سعر خدمة او سلعة أو عدد محدودا من كليهما لا يعتبر تضخما'**(الشوربجي ، 2013 :34).** وكما عرفه البعض الآخر من الاقتصاديين بأنه ظاهرة اقتصادية تتضح بتزايد الاسعار الناجم عن عدم التوازن بن الطلب والعرض من السلع والخدمات ' اي وجود فجوة بين الطلب والعرض الذي يقترن بالقدرة الشرائية ويرتفع نسبة العرض المتاح '**(الكفري ، 1:2004)**' وفي حقيقة الأمر يعد التضخم مشكلة اقتصادية صعبة ليس من السهل تفسيرها لتنوع الأثار التي تترتب عليها ولتعدد أسبابها **،(عساف ،2021 :158).**

ومن خلال ما تقدم، يمكن الوصول الى تعريف أكثر شمولية للتضخم بانه: التزايد المستمر والمتواصل في اسعار السلع والخدمات سواء كان التزايد ناتج عن طريق ارتفاع كمية النقود بشكل يفوق حجم السلع المتاحة أو انه ناتج عن ارتفاع في الانتاج تقل عن الطلب الكلي او بسبب زيادة في تكاليف الإنتاج.

4. انواع التضخم (Types of inflation).

يمكن حصر ومعرفة انواع من التضخم في الانظمة الاقتصادية والتي تشترك جميعها في تقليل القوة الشرائية وتختلف الآثار الناجمة عنها، فبعضها يؤثر على التجارة الخارجية والبعض الآخر يؤثر على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وبين مؤثر على جوانبها ومهما تعددت واختلفت الآثار فان التضخم لا يختلف من نظام اقتصادي لأخر وتقسم انواع التضخم إلى ما يلي:

- **التضخم الحقيقي** : وهو أحد أنواع التضخم الذي يمكن تعريفه بأنه: الحالة التي لا يؤدي فيها ارتفاع الطلب الكلي الى ارتفاع في العرض الكلي بسبب وصول الاقتصاد الى مرحلة التشغيل التام الامر الذي يسبب زيادة في المستوى العام للأسعار، **(شامية ، 2000 :361).** ومعنى هذا ان زيادة الأسعار في مرحلة التشغيل غير التام لا يعد تضخما لان الدخول ترتفع مع زيادة الاسعار للسلع والخدمات ' وان العرض يتزايد لمواجهة الطلب .وهناك حالات يتوقف فيها العرض عن النمو وهي في حالة التضخم الحقيقي.

- التضخم المتقلب : ان هذا النوع من التضخم يكون بسبب زيادة الأسعار بمعدلات مرتفعة جدا وعدم تدخل الدولة ومن ثم بعد ذلك تتدخل الدول مرة في مدة اخرى من اجل الحد من زيادة الاسعار ثم تتزايد الأسعار مرة اخرى بحرية وبمعدلات متزايدة لمدة اخرى ،**(نوه، 28:2014)**.
- التضخم الزاحف : **(الجبوري،17:2020)**

يحدث هذا النوع بسبب التزايد للمستوى العام للأسعار وبشكل تدريجي ولكن استمراره بصورة بطيئة في حالة ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات يرتفع معدل زيادة الأسعار وبالعكس عندما ينخفض الطلب .

- التضخم المكبوت : وهو أحد انواع التضخم يحدث عندما يتم وضع القيود والإجراءات والتدابير من قبل الدولة بقوة القانون التي تمنع من زيادة الأسعار ' مثلاً سياسة التعبير عن طريق نظام توزيع عدد من السلع عن طريق التراخيص والبطاقات لان الدولة تسمح للعمل و بحرية للعوامل الاقتصادية من خلال السيطرة على الأسعار رغم زيادة الدخل النقدي ولا تجد للأنفاق المنفذ لكافي وبالآتي لا تسمح له بالظهور ،**(السيد والعيسى ،2004 :449).**
- التضخم المستورد: يحدث عندما يكون هناك تعامل مع بلدان العالم الخارجي والتي تعاني اقتصاداتها من التضخم والذي ينشأ حسب مصدر الضغط التضخمي فينتقل منها، وكما يحدث نتيجة لتأثيرات والتغيرات في المستوى العام للأسعار المحلية وعادة ما يطلق عليه بالارتفاع المتسارع في اسعار السلع والخدمات الخارجية الي تظهر في أقيام السلع المحلية. والتضخم المستورد يظهر في الجانبين: **(الجبوري ،2020 :18).**

❖ عندما تكون التجهيزات واسعار السلع المستوردة الأولية متزايدة مما يؤدي الى تزايد التكاليف ومن ثم اسعار السلع المحلية.

❖ عندما يكون هناك تقلبات في ميزان المدفوعات ويؤشر وجود عجز في الميزان التجاري وهذا يؤدي الى زيادة التزامات البلد مع العالم الخارجي مما يؤدي الى قيامها بإصدار النقد والتسبب في خفض قيمة العملة الوطنية، اما إذا كان في حالة فائض تلجأ الحكومة الى زيادة معدل الاصدار النقدي المحلي لمواجهة الارتفاع الحاصل في النقد الأجنبي الذي يؤدي الى التأثير في مستوى الأسعار المحلية.

5. اسباب ظاهرة التضخم (Causes of the inflation phenomenon) .

ان التضخم هو ظاهرة اقتصادية له الكثير من الاسباب أهمها ما يلي: (**الورد، 39:2006)**

- **انعدام النهج الاقتصادي**: لا توجد سمة موحدة لهيكل الاقتصاد وبنائه لذلك لابد من وجود الاقتصاد الذي يكون موجه بشكل كامل نحو بناء هياكله وآلياته كما ان عدم وجود برامج اقتصادية واضحة للدولة ادى الى عدم اعمار البنية الانتاجية ومشاريع البنية الاساسية للخدمات العامة. لذلك فأنه يعتمد على نظريات ومناهج عديدة تحمل التناقض فيما بينهما ويمكن وصفه بالتبعية للقرارات السياسية.
- **انفلات الوضع الأمني**: ان من اهم اسباب التضخم هو الانفلات الأمني لأنه يعيق عمليات مهمة مثل الاعتماد على الاستثمار الاجنبي والمحلي في إقامة المشاريع الاقتصادية ويعيق جميع الجهود المبذولة لأعمار

واصلاح البنى الاقتصادية التحتية وكما يثقل هذا الانفلات موازنة الدولة من إنفاق عمليات تسليح وتدريب القوات العسكرية وتحملها اعباء الخسائر البشرية والمادية التي تتعرض لها المنشآت الاقتصادية كافة.

- **ارتفاع اسعار الموارد الخام والطاقة والسلع والخدمات المرتبطة بها كالنقل والتامين والسلع الصناعية**.
- **الارتفاع في اسعار المواد الغذائية عالمياً:** نتيجة لزيادة مستويات الدخول في البلدان النامية وبالآتي الطلب الكلي فيها.
- انتشار البطالة وتزايد اعداد العاطلين عن العمل، فضلا عن أن الشريحة الكبرى من العاطلين أو بعض العاملين هي غير ماهرة وتفتقد الى التقنيات والمهارات التي تتطلبها الخبرات الفنية والمشاريع خاصة بعد دخول الاجهزة التي تعتمد على تقنيات البرمجة .

ثانيا: واقع الاقتصاد في العراق خلال المدة (2004-2021)

تؤدي الصادرات بكافة انواعها دوراً مهماً بالنسبة للعديد من دول العالم ولاسيما النامية منها **(دويدار،94:1981)**، وبما ان الاقتصاد العراقي يعد احد الاقتصادات النامية الذي شهد الكثير من التغيرات والتقلبات التي اثرت عليه بشكل كبير وهو شأنه شأن اي اقتصاد نامي الذي يعتمد بشكل واسع على القطاع النفطي في تغطية نفقاته (الاستهلاكية والاستثمارية)، لذلك فأن الصادرات؛ ولاسيما النفطية منها تعد المحور الرئيسي لرسم السياسة الاقتصادية وان لصادرات النفطية أهمية كبيرة في تقييم ومتابعة قطاع التجارة الخارجية لذلك يمكن معرفة درجات النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحليل بياناتها وكيفية المحافظة على تشجيع الصادرات، وهذا ما أشار اليه الكثير من الاقتصاديين لان ذلك يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق ارتفاع معدل تكوين راس المال مما يعزز من القدرة الإنتاجية للبلد. حيث ان الصادرات النفطية تستحوذ على القسم الأكبر من مجموع الصادرات بسبب ريعية الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط ، الا انه بنفس الوقت يواجه الاقتصاد العراقي الكثير من المشاكل والاضطرابات بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي دفعت بدورها الى عدم انتظام السوق المحلية اهمها التضخم الذي يعد من المشاكل المهمة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بالارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث ان لصادرات دوراً كبيراً في تلبية متطلبات الطلب المتزايد للأفراد الناجم عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة لضغوط التضخمية التي يتعرض لها البلد وتظهر آثاره بصورة عامة عن زيادة رغبات الأفراد في الحصول على السلع والخدمات التي تكون محدودة مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها‘**(محمد،2008 :20).**

ثالثا: قياس وتحليل العلاقة ما بين الصادرات والتضخم في العراق

1. تحليل العلاقة بين الصادرات ومعدل التضخم

إن العلاقة بين الصادرات ومعدل التضخم معقدة، وتتأثر بعوامل عدة (كالسياسة النقدية والسياسة المالية والنمو الاقتصادي والعوامل الخارجية)، ويمكن أن يكون للتضخم تأثير إيجابي وسلبي على الصادرات، كما يمكن للصادرات أن يكون لها تأثير إيجابي وسلبي على التضخم، ويمكن توضيح العلاقة بين الصادرات والتضخم ذلك من خلال الجدول(1) للمدة 2004-2021 إذ نلحظ بأن الصادرات ارتفعت من (26002600) مليون دينار في عام 2004 الى (74686872)

مليون دينار في عام 2008، وبمعدلات نمو سنوي موجبة بلغت (55%) في عام 2008، وبالمقابل نلحظ بأن التضخم قد انخفض من (27%) في عام 2004 الى (12.6%) في عام 2008، وذلك بسبب الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وزيادة الصادرات النفطية وفك العقوبات الاقتصادية على العراق. أما في عام 2009 قد انخفضت الصادرات بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (38.2%) نتيجة للأثار المترتبة على ازمة الرهون العقارية وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي العالمي وبالمقابل انخفض التضخم ايضاً الى (8.5%) في العام نفسه، نتيجة سياسة البنك المركزي العراقي في السعي لكبح التضخم والحفاظ على قيمة الدينار العراقي. ثم بعد ذلك اخذت قيمة الصادرات بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب تدهور الاوضاع السياسية والأمنية للبلد وما نجم عنه تدمير الآبار النفطية وقطع الطرق مما سبب ذلك اضطراب في عملية التصدير من عام 2010 بقيمة (60563880) مليون دينار الى (48814236) مليون دينار في العام 2016 ، ثم انخفض التضخم ووصل الى (0.5%) في عام 2016. وهذا يعني أن زيادة الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع الصادرات تؤدي الى زيادة العملة الأجنبية، مما يدفع البنك المركزي للدفاع عن سعر الصرف من أجل كبح التضخم والحفاظ على قيمة العملة المحلية. وأما بعد ذلك فقد ارتفع التضخم بشكل طفيف الى (0.6%) كما في عام 2020، وبالمقابل انخفضت الصادرات الى (61065016) مليون دينار في العام نفسه، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (36.6%)، وهذا يرجع الى التغيير الحاصل في سعر الصرف نهاية عام 2020.

الجدول (1): تحليل العلاقة بين الصادرات والتضخم للمدة (2004-2021) مليون دينار

السنوات	الصادرات	معدل النمو السنوي	معدل التضخم
2004	26002600	....	27.0
2005	34929378	34.3	37.0
2006	42465839	21.5	53.2
2007	48177379	13.4	30.8
2008	74686872	55	12.6
2009	46133100	-38.2	8.5
2010	60563880	31.2	2.4
2011	93226770	53.9	5.6
2012	109847694	17.8	6.1

1.9	**-3.8**	**105624442**	**2013**
2.2	**-5.7**	**99541420**	**2014**
1.4	**-39**	**60681516**	**2015**
0.5	**-19.5**	**48814236**	**2016**
0.2	**39.6**	**68149856**	**2017**
0.4	**49.7**	**102077520**	**2018**
0.2	**-5.5**	**96433470**	**2019**
0.6	**-36.6**	**61065016**	**2020**
6.0	**72.9**	**105591900**	**2021**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، مؤشر الاسعار، نشرات احصائية للسنوات (2004-2021).

وبالاستناد الى ما تقدم، يمكن توضيح العلاقة بين الصادرات ومعدل التضخم بالشكل البياني في أدناه خلال المدة 2004-2021.

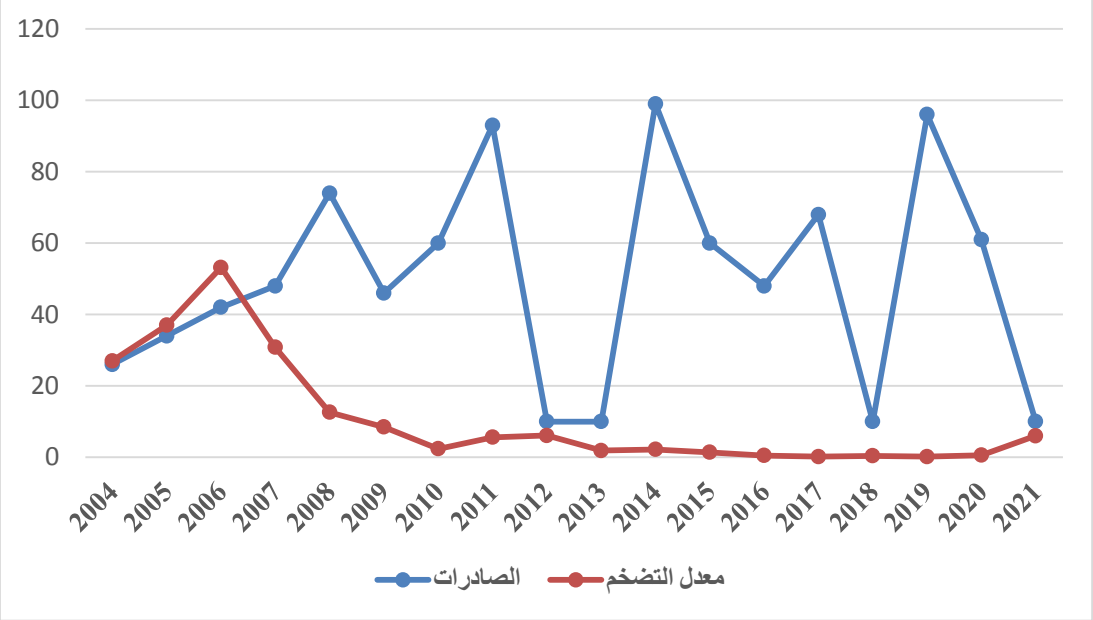

الشكل (1): الصادرات ومعدل التضخم للمدة 2004-2021

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (1)

2.تقدير دالة العلاقة بين (الصادرات EX والتضخم P)

❖ اختبار التقدير الاولي لأنموذج **ARDL**

استخدم نموذج ARDL لقياس أثر الصادرات على التضخم في العراق وذلك من خلال التفاعلات الديناميكية في الآجلين القصيرة والطويلة الآجل' وذلك للكشف عن مدى تأثير المتغير المستقل وهو الصادرات على المتغير التابع وهو التضخم في حين ان النماذج القياسية الأخرى لا يمكن ان تكشف ذلك التأثير في الآجلين ولهذا السبب شاعت نماذج ARDL لأنها يمكن استخدام تأثير الآجلين في معادلة واحدة ويشير هذا الاختبار نتائج نموذج ARDL من حيث عدد الدرجات المثلى للفارق الزمني للمتغيرات، واختبار القوة التفسيرية لمعامل التحديد الموزون، وقيمة F المحسوبة وأهميتها، ومن ثم معامل داربين واتسون إحصائية.

يبين الجدول (2) بأن أنموذج ARDL يقوم بتحديد عدد الدرجات المثلى للإبطاء الزمني بشكل تلقائي للمتغيرين (EX وP)، إذ كانت درجة الإبطاء الزمني للمتغير التابع وهو معدل التضخم P أربع درجات زمنية متباطئة، في حين أن درجة الابطاء الزمني للمتغير المستقل وهو الصادرات EX صفر. ومن جانب آخر فقد أظهرت النتائج الإحصائية بأن المتغير المستقل قد فسر بأن قيمة معامل التحديد المرجح (Adjusted R-Squared (AR-S قد بلغ بقيمة (0.96%) في التغير الحاصل في المتغير التابع P يعود سببها الى التغير الحاصل في المتغير المستقل EX، وان المتبقي نحو (0.4%) يعود إلى حد الخطأ العشوائي.

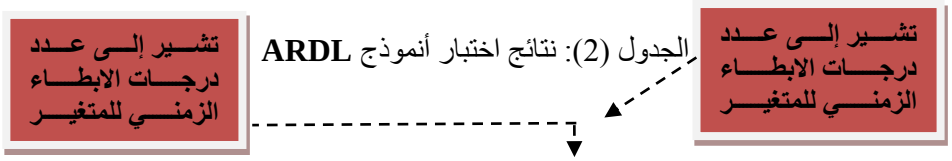

الجدول (2): نتائج اختبار أنموذج **ARDL**

Selected Model: ARDL(4, 0)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.82118	0.165617	1.957794	P(-1)
0.0000	-5.004534	0.352650	-1.764850	P(-2)
0.0113	2.728148	0.351553	0.959088	P(-3)

0.1212	-1.602344	0.163268	-0.261612	P(-4)
0.5856	-0.552137	2.30E-08	-1.27E-08	EX
0.4840	0.710110	0.973117	0.691020	C

3.875000	Mean dependent var	0.969419	R-squared
6.651150	S.D. dependent var	**0.963539**	**Adjusted R-squared**
3.483316	Akaike info criterion	1.270028	S.E. of regression
3.758141	Schwarz criterion	41.93726	Sum squared resid
3.574413	Hannan-Quinn criter.	-49.73305	Log likelihood
2.174825	**Durbin-Watson stat**	164.8429	F-statistic
		0.000000	**Prob(F-statistic)**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج**(Eviews 12).**

وأما بالنسبة الى قيمة F المحسوبة فهي معنوية من الناحية الإحصائية جداً لان قيمتها الاحتمالية أقل من المستوى 5% إذ بلغت (0.00000) ، وهذا ما يفسر إلى معنوية الأنموذج من الناحية الإحصائية ككل. كما ينبغي أن نشير لنتائج هذا الجدول بأن إحصائيات داربن واتسون (D-W) تشير بأن قيمتهُ قد بلغت (2.174825) ، وهذا ما يبين بأن الأنموذج يخلو من مشاكل الانحدار الزائف.

❖ اختبار حدود التكامل المشترك **Bounds Test**

يتحقق التكامل المشرك بين المتغيرين EX وP ذلك من خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة مع قيمة الحد الأعلى I(1) والحد الأدنى I(0)، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى I(1) فأنه يجب القبول بالفرضية البديلة والتي تنص على أن (هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات ورفض فرضية العدم). وبالعكس إذا كانت قيمة (F) اقل من قيمة الحد الأدنى I(0) فأنه يجب القبول بفرضية العدم ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)، وأما إذا وقعت قيمة (F) بين الحدين الأعلى والادنى فأن النتيجة هنا تكون غامضة وغير حاسمة باتخاذ القرار، والجدول (3) يوضح ما سبق

يوضح الجدول نفسه بأن قيمة F المحسوبة والبالغة بقيمة (7.25) أعلى من قيمة الحدين الأعلى بقيمة (4.16)، والادنى بقيمة (3.62) وعند المستوى المعنوي (5%)، فإن ذلك يشير على أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين (EX وP) ومن ثم هنا نقبل بالفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

الجدول (3): نتائج اختبار الحدود **Bounds test**

Null Hypothesis: No levels relationship

F-Bounds Test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	**7.257178**	10%	3.02	3.51
k	1	**5%**	**3.62**	**4.16**
	يشير k إلى عدد المتغيرات المستقلة	2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج **(Eviews 12).**

❖ اختبار المعلمات المقدرة في الأجل القصيرة ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد **UECM**

يوضح هذا الاختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع في الأجل القصير، كما يوضح هذا الاختبار تحديد نوع العلاقة فيما بين هذين المتغيرين، أي المستقل والتابع، طردية أم عكسية. هذا من جانب، ومن جانب آخر، يوضح هذا الاختبار أيضاً معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الذي يقيس سرعة عودة الأنموذج إلى التوازن في الأجل الطويل بين المتغير المستقل EX والمتغير التابع P في حالة التباعد والانحراف الحاصل في الأجل القصير، ومن شروط UECM[1] أن يكون سالب ومعنوي، فإذا تحقق هذا الشرط فأن الأنموذج يقترب من حالة التوازن في الأجل الطويل، وعلى النقيض من ذلك، إذا كان مثلاً موجب ومعنوي أو سالب وغير معنوي أو غير ذلك فأن الأنموذج لا يحقق حالة التوازن. والجدول (4) يوضح نتائج التقدير في الأجل القصير للتباطؤ الزمني. ويمكن توضيح ذلك (احصائياً واقتصادياً) في ادناه.

الجدول (4): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.092792	0.139867	**0.992051**	**D(P(-1))**
0.0025	-3.318667	0.145835	**-0.483977**	**D(P(-2))**
0.0486	-2.062110	0.036935	-0.076164	**CointEq(-1)***

[1] **(UECM**): هو معامل تصحيح الخطأ غير المقيد، أي هو .**CointEq(-1)***

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج**(Eviews 12).**

يوضح الجدول (4) التأثير الطردي للصادرات EX على معدل التضخم P عند التباطؤ الزمني(D(P(-1) في الاجل القصير، وهذا يعني أن زيادة EX بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة P بمقدار (0.99%) عند مستوى معنوي بلغ (0.0000)، وقد يعود سبب هذه العلاقة الطردية إلى ارتفاع العائدات النفطية، إذ تؤدي زيادة صادرات النفط إلى ارتفاع عائدات الحكومة العراقية، مما قد يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، لأن غالب الصادرات هي متأتية من القطاع النفطي، وبما أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل رئيسٍ على العائدات النفطية، فإن هذا الاعتماد يجعله أكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، وعندما يكون هناك سوء في إدارة المالية العامة للبلد، فإن ذلك قد يؤدي سوء إدارة عائدات النفط من قبل الحكومة إلى زيادة الإنفاق غير الضروري، مما قد يؤدي إلى التضخم، هذا من جانب، ومن جانب آخر أيضاً الضغوط التضخمية المستوردة التي قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما قد يسهم في زيادة التضخم.

ولذلك يمكن القول مما تقدم، عندما تنفق الحكومة بشكل أكبر من إيراداتها (أي بالرغم من زيادة ايراداتها لا سيما النفطية منها) فإنه قد يشكل ضغطا كبيرا على سعر الصرف (لأن الضخ الكبير للأنفاق العام يتحول في الغالب إلى طلب على الدولار في النافذة)، ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى حدوث التضخم.

أما بالنسبة للتباطؤ الزمني الثاني(D(P(-2) في الجدول نفسه، فإنه يوضح التأثير العكسي للصادرات EX على معدل التضخم P، فعند زيادة الصادرات بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار (0.48-%)، ويعود سبب ذلك إلى أن زيادة الصادرات تسهم في زيادة الإيرادات النفطية، هذه الإيرادات مقومة بالعملة الأجنبية، أي تزداد العملة الأجنبية لدى البنك المركزي نتيجة زيادة الإيرادات الدولارية الواردة من قبل وزارة المالية، ومن ثم زيادتها تسهم في تعظيم الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي ، ومن ثم يقوم الاخير ببيع الدولار في النافذة وسحب الفيض النقدي من الدينار من السوق ذلك للحفاظ على استقرار سعر الصرف وكبح التضخم، وهذا يحصل في الغالب عندما ترتفع الأسعار النفطية العالمية والتي بدورها تسهم في رفع مستوى الاحتياطيات الدولية أو الأجنبية لدى البنك المركزي.

وبالاستناد إلى ما سبق، فإن الجدول (4) يوضح معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM والذي بلغت قيمتهُ (-0.076164) سالب ومعنوي عند قيمة احتمالية (Prob=0.0486)، وهو الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة توازنيه في الأجل القصير بين المتغير المستقل (الصادرات EX) والمتغير التابع (معدل التضخم P) باتجاه علاقة التوازن في الأجل الطويل، وهذا يعني أن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM يفسر بأن ما قيمتهُ (0.076-%) من أخطاء الأجل القصير في P للمدة السابقة (1-t) يمكن تصحيحهُ في المدة الحالية t من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل عند حدوث صدمة أو أي تغير في المتغير المستقل.

- ❖ اختبار المعلمات المقدرة في الأجل الطويل

يوضح هذا الاختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع في الأجل الطويل، كما يوضح هذا الاختبار تحديد نوع العلاقة فيما بين هذين المتغيرين، أي المستقل والتابع، طردية أم عكسية. والجدول ادناه يوضح ذلك.

الجدول (5): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5511	-0.603997	1.92E-07	**-1.167507**	**EX**
0.4158	0.826923	7.626013	6.306125	C

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج**(Eviews 12).**

يوضح الجدول اعلاه التأثير الطردي للصادرات EX على معدل التضخم P في الاجل الطويل، وهذا يعني أن الصادرات بمقدار وحدة واحدة سوف يقود إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار (1.16-%)، عند مستوى غير معنوي بلغ (0.5511). حيث أن هذا التأثير الطردي في الأجل الطويل قد تطابق مع التأثير الطردي في الأجل القصير عند التباطؤ الزمني(2-)D(P) ، كما يمكن ارجاع السبب نفسه في الأجل القصير، حيث أن زيادة الصادرات ولا سيما النفطية منها (كون أن الاقتصاد العراقي يعتمد بأكثر من 90% الإيرادات النفطية)، فإن زيادة هذه الإيرادات نتيجة ارتفاع أسعار النفط تجعل من تعقيم الكتلة النقدية عبر نافذة البنك المركزي هي السبب الرئيسِ وراء كبح التضخم أو الحفاظ على استقرار سعر الصرف.

❖ الاختبارات التشخيصية للبواقي

ان التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي حصل عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بإجراء بعض الاختبارات التشخيصية لإثبات ذلك وكما يلي- :

- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

يستعمل هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. والجدول إذناه يوضح ذلك.

الجدول (6): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي **LM**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	**0.505403**	**Prob. F(3,13)**	**0.6853**
Obs*R-squared	3.029034	Prob. Chi-Square(3)	0.3872

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج**(Eviews 12).**

يوضح الجدول (6) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، حيث نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ F المحسوبة قد بلغت (0.6853=Prob) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يؤشر بعدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي، ومن ثم يجب القبول بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة.

- اختبار مشكلة اختلاف التباين

يستعمل هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي، والجدول يوضح ذلك.

الجدول (7): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ ((**ARCH**

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.6747	**Prob. F(1,26)**	**0.180181**	**F-statistic**
0.6607	Prob. Chi-Square(1)	0.192705	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج**(Eviews 12) .**

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ ((ARCH، حيث نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ F المحسوبة قد بلغت (0.6747=Prob) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يؤشر بعدم وجود مشكلة في اختلاف التباين، ومن ثم يجب القبول بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة.

- اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي **Histogram-Normality Test**

يستعمل هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي. والشكل ادناه يوضح ذلك.

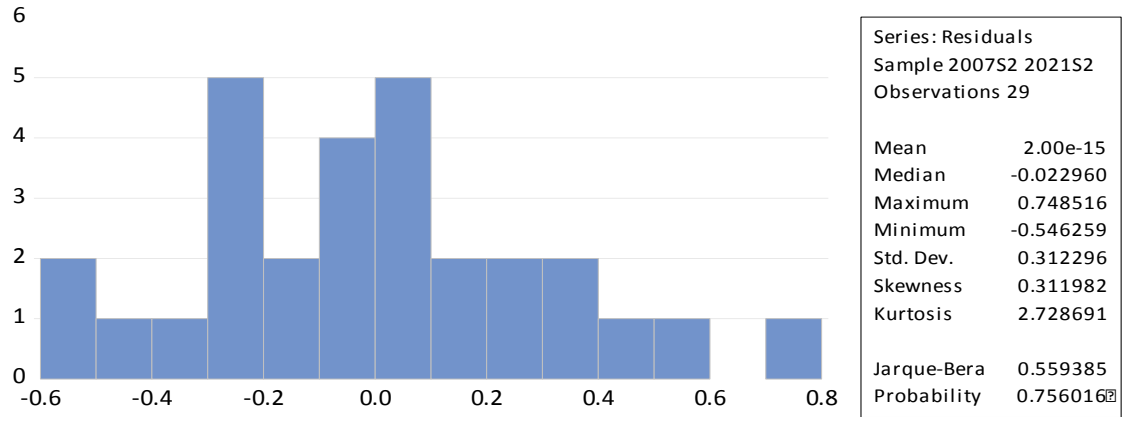

الشكل (2): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج**(Eviews 12).**

يبين الشكل اعلاه نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي لـ (Jarque-Bera)، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية له قد بلغت (0.559385=Prob) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة في التوزيع الطبيعي، ومن ثم هنا يجب أن نقبل بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي ورفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي.

الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات لعل أبرزها:

1. وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الآجل بين الصادرات والاختلالات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية.

2. وجود علاقة طردية بين الصادرات ومعدل التضخم في الآجل القصير وذلك بسبب تقلبات الأسعار النفطية وانعكاساتها على مجمل الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي مما ينعكس تأثير ذلك على الاختلالات الاقتصادية الداخلية للبلد وذلك كون الاقتصاد العراقي شديد الاعتمادية على الايرادات النفطية من جانب وضعف الانتاج المحلي للبلد من جانب آخر.

3. وجود علاقة عكسية بين الصادرات ومعدل التضخم في الآجل الطويل وهذا يعني ان زيادة الصادرات؛ ولاسيما النفطية منها التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي تسهم في كبح معدلات التضخم وهذا يعني ان الصادرات تسهم بشكل ايجابي في معالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية في العراق.

4.ارتفاع حجم الاستيرادات نتيجة لضعف الانتاج المحلي فضلاً الانفاق غير العقلاني الذي دفع الى ارتفاع الحاجة الى الاستيراد وتلبية احتياجات المستهلك.

التوصيات

يوصي البحث الى عدد من التوصيات ابرزها الآتي :

1. تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية لتمويل الاقتصاد العراقي من خلال تنويع مصادر الدخل من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

2.تعزيز الإنتاج من خلال تحفيز الإنتاج المحلي للسلع والخدمات لخفض الاعتماد على الاستيرادات وتقليل الضغط على العملة المحلية.

3.استخدام عائدات الصادرات النفطية بكفاءة عبر توجيها نحو الاستثمار في مشاريع تنموية ذات عائدات طويلة الآجل بدلا من الإنفاق الجاري.

4.فرض قيود على الاستيرادات غير الضرورية لحماية الانتاج المحلي ودعم العملة المحلية.

المصادر:

1.النجـار ، فريـد ،(2002)،تسـويق الصـادرات العربيـة : آليـات تفعيـل التسـويق الـدولي ومنـاطق التجـارة الحـرة العربية ، دار قباء للطباعة والنشر ،القاهرة ، مصر

2. بكـرى ، كامـل ،(2003)،الاقتصـاد الـدولي والتجـارة والتمويـل ، الـدار الجامعيـة الجديـدة ، الإسـكندرية ، مصر

3.الشـوربجي ، مجـدي ، (2013)،آثـار السياسـات الاقتصـادية الكليـة فـي النـاتج والأسـعار فـي مصـر ، الـدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر.

4.الكفـري، مصـطفى العبـدالله (2004)، الحـوار المتمـدن - التضـخم ظـاهرة اقتصـادية تتوضـح بارتفـاع الأسعار، www.Rezgar.com

5.خليل ، احمد خليل ،(1997)،معجم المصطلحات الاقتصادية بيروت : دار الفكر اللبناني

6.دويدار، محمد، (1981) ' الاقتصاد الرأسمالي في ازمته، الاسكندرية ، منشأة المعارف

7.محـي الـدين ، احمـد حمـه ، واخـرون ، (2018)، محـددات الصـادرات الصـناعية فـي ماليزيـا ، مجلـة جامعـة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة كركوك ، المجلد ، العدد 3.

8. يـاس ، اسـناء خضـير (2013) ، تحليـل معـدلات التضـخم فـي العـراق للفتـرة مـن (2010- 2000)، مجلـة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 36،الكلية التقنية الإدارية ، بغداد.

9.FedraI Reseve Bank of san Francisco(2004),U.S Monetary poIicy.

10. عسـاف ، د. نـزار ذيـاب (2021)، مفـاهيم ومصـطلحات اقتصـادية ، دار اليـازوري العلميـة للنشـر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان.

11.شامية، أحمد زهير (2000)، اقتصاديات النقود والمصارف ، منشورات جامعة حلب .

12. نـوه ، بـن يوسـف (2014) ، أثـر التضـخم علـى ميـزان المـدفوعات دراسـة تحليليـة قياسـية للجزائـر خـلال المـدة (1990-2012)، مجلـة ابحـاث اقتصـادية واداريـة مجلـة العـدد 16 كـانون الأول ، جامعـة المسـيلة – جزائر.

13. الجبـوري ، أيسـر عويـد لطيـف (2020)، تحليـل الواقـع الاقتصـادي (الفقـر، البطالـة ،التضـخم ، الفسـاد)لبلدان الربيـع العربـي مـع اشـارة الـى العـراق للمـدة مـن (2003-2017) رسـالة ماجسـتير فـي العلـوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت

14. السـيد ، عبـد المـنعم والعيسـى ، نـزار سـعد الـدين (2004)، النقـود والمصـارف والاسـواق الماليـة ، عمـان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن.

15. الورد ، إبراهيم موسى (2006)، التضخم الاقتصادي في العراق ، اسبابا واثارا ومعالجات ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي العدد 3متوفر على شبكة المعلومات الدولية :http://www.iier.Org.

16.**UECM**) [1]): هو معامل تصحيح الخطأ غير المقيد، أي هو .***CointEq(-1)**

17.البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2019.

18.محمد ، جاسم ،(2008)التجارة الدولية ، دار زهران للنشر والتوزيع في عمان الاردن**.**